

لبنان على موعد الثلاثاء مع بدء المرحلة التأسيسية للتفاوض وإقرار العقود النفطية مع الشركات

بارودي: تأسيس سليم للصندوق شرط أساسي | ساسين: إدراك الشروط والأحكام يوفر الإفادة

لبنان على موعد في الأشهر المقبلة مع محطات مصيرية، ليس على صعيد تأليف الحكومة او اقرار قانون الانتخابات فحسب، بل ربما الالم على صعيد مستقبل لبنان النفطي وانضمامه الى نادي الدول النفطية، مع ما يعني ذلك من وفورات ستنتج عن الثروات التي يكتنزها بحر لبنان.

رغم الاستحقاق الحكومي والانتخابي، يفترض بلبنان ان ينجز ما بدأه في مجال التنقيب عن النفط، واول المواعيد الثلاثاء المقبل مع اعلان وزارة الطاقة وهيئة ادارة القطاع عن تفاصيل العقود التي ستعتمد في المناقصة وتفاصيل البلوكات العشرة التي قسمت المنطقة الاقتصادية الخالصة، اضافة الى آليات عمل ستحدد ملامح المرحلة المقبلة والتي اعتبر الخبير في علم الطاقة وسياسة المرافق العامة جورج ساسين المقيم في الولايات المتحدة، انها ستكون فترة وضع القوانين والعقود التأسيسية، موضحا ان المفاوضات مع الشركات النفطية العالمية ستكون التحدي الالم للحكومة.

وفي حال سارت المراحل التي حددتها الوزارة بدون تأخير بسبب الازواج السياسية، توقع ان تتقدم الشركات بعروضها للمناقصة او اخر تشرين الثاني 2013، "على ان توقع العقود مع الشركة الفائزة في شباط 2014، وستحدد العقود طبيعة العلاقة بين لبنان والشركات للعقود الاربعة المقبلة. لذلك، يتوجب على لبنان ان يدرك جيدا ما هي الشروط والاحكام، لان ثمة حكومات فشلت في الافادة من مواردها عند التعامل مع الشركات"، معتبرا ان السبب الأساسي يتمثل في مصلحة القطاع الخاص في تحقيق العائدات القصوى وسعيه الى ضمان ان هيكلية الصفقات تعود عليه بالفائدة، "بينما هدف الحكومات الحصول على أفضل صفقة ممكنة، وتكبير العائدات باقل كلفة اقتصادية واجتماعية وتقليص اي فرصة محتملة لاحداث ضرر بيئي".

لكن، ما هي ميزات الترخيص التدريجي للكتل البحرية؟

يرى الخبير النفطي الدولي رودي بارودي المقيم في قطر، انها واضحة ولا تقتصر على الناحية التجارية والاقتصادية فحسب، بل تطول المجال الجيوالسياسي ايضا وتحديدًا بالنسبة للمشرفين على نجاح هذا القطاع الاستراتيجي وخصوصا في مجال التعاون الدولي. "اذ ان عقد جولات تفاوض عديدة يرفع متوسط الاستثمار في كل كتلة وخصوصا في البلوك 12 في قبرص الذي يحتوي كميات اقتصادية مهمة. فلنفترض ان الدورة الاولى تتكوّن من 4 كتل يتم طرحها للترخيص. وحتى اذا كان احدها يؤذن بانتاج ميكرو، فان كلفة المشاركة في الجولة الثانية سترتفع وستزيد نتائج زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر في الجولة الثالثة. وهذا ما سيعزز الثقة العالمية بهذه الصناعة الجديدة في لبنان. علما ان ايجار واستثمار كتل قد لا تنذر باكتشاف مبكر في الجولة الاولى، لن يفضي الى هبوط للاسعار في الجولة الثانية. في معظم الحالات، لا مكتسبات ولا خسائر من تعليق عقد الجولات".

وللتفاوض على توزيع عادل للثروة بين الحكومة والشركات، ثمة ضرورة في الفصل بين القضايا القابلة للتداول وتلك غير القابلة، "اذ يجب عدم اخضاع مسائل البيئة والصحة والسلامة العامة للمفاوضات" وفق ساسين، داعيا الحكومة الى وضع قوانينها والقواعد والانظمة وتطبيقها على مستوى عالمي دون ان تكون قابلة لاي ضغوط من الشركات، "لنقتصر بنود المفاوضات على المسائل التجارية والتعويضات وحصة لبنان من العائدات". لكنه رأى ان نجاح المفاوضات يعتمد الى حد كبير على مهارات المفاوضين اللبنانيين، "علما ان المفاوضات على العقود النفطية هو اكثر تعقيدا مما يعتبر كثيرون. فالشركات تملك الموارد المالية والمعرفة وهي تاليا اكثر خيرة في التفاوض على العقود". فعلى سبيل المثال، تحقق شركة "إكسون موبيل" عائدات سنوية بنحو 453 مليار دولار مقارنة بنحو 42 مليارا كنتاج محلي اجمالي للبنان. لذا، يرى ساسين، ان المفاوضات قد تصبح من الملفات الساخنة، والحل بالتعامل مع مرحلة التفاوض كاستثمار والسعي الى توظيف المهرة والاكفاء لاجبه مرحلة التفاوض مع الشركات". ودعا الحكومة الى التركيز على إعداد أنشطة التفاوض، "اذ يجب ان يكون الاستثمار في التعاقد مع فريق من ذوي الخبرات، بين الاولويات".

الشفافية... حتى الصندوق!

لكن، بما ان الشفافية هي احد المبادئ التوجيهية للمفاوضات قبل توقيع العقود، يفترض بالمفاوضين عن الحكومة ان يبرروا الشروط النهائية للعقود. ويقول ساسين ان الشفافية هي السبيل الوحيد لتحض الشكوك التي غالبا ما يثيرها الفساد المرتبط بعقود النفط. "فالفساد لا يقتصر على اداء الحكومات لان احتمالات الغش لدى الشركات واقع حقيقي. ففي 1980 في الاسكا، رفعت الشركات تقديرها لتكاليفها باضافة بضعة قروش على سعر الغالون. لكن، باحتساب مئات الملايين من الغالونات، فان ارباحها تضاعفت حتما. لذا، ينبغي تأكيد الشفافية والاعلام عن كل معاملة في كل مرحلة مما يضمن مكافحة الفساد وسلامة الصفقات وتحقيق افضلها في لبنان".

والشفافية عنصر اساسي ايضا في تأسيس صندوق الثروة السيادية "احد المعالم والضروريات الاساسية لتحقيق اقصى قدر من العائدات المتوسطة والطويلة الاجل من احتياطاتنا النفطية والغازية"، وفق بارودي الذي يدعو لاقرار مشروع قانون تأسيس الصندوق واكمال خريطة الطريق باستكمال قانون انشاء شركة النفط الوطنية (القانون 132/2010 - المادة 6 فقرة 2) وقانون انشاء الهيئة الناظمة والنظام الضريبي الخاص، اضافة الى اطر شفافة سهلة وغير معقدة لاتفاقات تقاسم الانتاج والعائدات، "مما يعزز صدقية لبنان عالميا، لان ذلك سيساعد في ترسيخ الثقة بمؤسسات الدولة وسيساهم في جذب الاستثمار. اذ، في معزل عن ادارة الثروة المنتجة، يتمثل دور الصندوق باقتراح انظمة صديقة للمستثمرين وتعزيز الحكم الرشيد للقطاع".

وفي شكل الصندوق، يدعو بارودي لوضع هيكلية تحدده كهيئة استثمارية سيادية عامة مستقلة وشفافة، مهمتها حماية ثروة لبنان النفطية للاجيال المقبلة". وستكون ثمة حاجة لاستقلالية الصندوق وحماية عائداته من آثار الصراع السياسي، وضمان ان تكون تلك الثروة نعمة وليس نقمة. لذا، اقترح بارودي على الحكومة ان تعهد ادارة الصندوق الى مصرف لبنان الذي يحظى باحترام في الاوساط المحلية والدولية، وان تسند رئاسته الى رئيس الجمهورية بصفته رئيس الصندوق.

وفي معزل عن التفاصيل، ثمة نماذج لدول اخرى ساعدت في تخفيف منسوب الاهدار والفساد و/او الحد من وتيرة الخلافات السياسية حول العائدات. لذا، يعتبر ان التحدي هو بتقييم سليم للحاجات واختيار افضل العناصر من النماذج الفاعلة في امكان استخدام اخرى مثل كندا وأسوج وقطر والامارات وغيرها، اضافة الى بعض التعديلات لتعكس خصائص لبنان.

توزع المنافع

ما هي الشركات او القطاعات التي يمكن ان تفيد من تطوير القطاع؟

الى المنافع المالية والاجتماعية وتأسيس صناعة موارد بشرية كفية ستندفق على قطاعات ستوفر السلع والخدمات المختصة بصناعة الطاقة، يرى بارودي ان المنافع ستوزع على قطاعات الخدمات والصناعة والاقتصاد ومحاربة الفقر وتقليص فاتورة الكهرباء وتوفير المازوت والبنزين والفيول والطاقة للمنازل والغاز للتدفئة بكلفة قليلة ومناسبة لذوي الدخل المحدود. "اذ سيفيد من الثروة النفطية المتاجر والسوبر ماركت والافران وكل الانشطة المتصلة بالبناء والاسكان والعقارات والخدمات القانونية والصناعات الخفيفة والنقل وسواها. يجب ان يدرك لبنان ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتوقع استقطابها، ستكون غير مسبوق تاريخيا".

المهم ان تضع قوى المعارضة والمواولة خلافاتهم السياسية، لتساهم معا في بناء هذا القطاع، لان المنفعة ستكون عامة على كافة فئات المجتمع، يختم بارودي.

مطلب محق، لكن هل من يسعى إلى تحقيقه؟

violette.balaa@annahar.com.lb

Twitter: @violettebalaa

جميع الحقوق محفوظة - © جريدة النهار 2012